جامعة القاهرة
كلية الحقوق – قسم القانون العام

ولاية ديوان المظالم بنظر الدعاوى التأديبية في المملكة العربية السعودية

(رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق)

إعداد الباحث
أحمد بن محمد الشمري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور: ثروت بدوي أستاذ القانون العام كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة	مشرفًا ورئيسًا
الأستاذ الدكتور: محمد أنس جعفر أستاذ القانون العام كلية الحقوق ـ جامعة بني سويف	عضوًا
الأستاذ الدكتور: صلاح الدين فوزي أستاذ القانون العام كلية الحقوق – جامعة المنصورة	عضوًا

القاهرة
٢٠١٣م

جامعة القاهرة
كلية الحقوق – قسم القانون العام

ولاية ديوان المظالم بنظر الدعاوى التأديبية في المملكة العربية السعودية

(رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق)

إعداد الباحث
أحمد بن محمد الشمري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور: ثروت بدوي أستاذ القانون العام كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة	مشرفا ورئيسا
الأستاذ الدكتور: محمد أنس جعفر أستاذ القانون العام كلية الحقوق ـ جامعة بني سويف	عضوا
الأستاذ الدكتور: صلاح الدين فوزي أستاذ القانون العام كلية الحقوق – جامعة المنصورة	عضوا

القاهرة
٢٠١٣م

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ
وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ
أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا
حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا
لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ
مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ ﴾

(سورة البقرة)

إهداء

إلى من أوصاني ربي بهما خير... وأمرني بأن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة... إلى روح أبي الطيبة رحمه الله... على يده تعلمت الصبر والإيمان بالقدر وصدق القول والعمل.

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها... أعانتني صغيرًا وشدت من أزري كبيرًا... صاحبة الدعاء الطاهر.

اعترافًا بفضلهما..

كما أتقدم غلى رفيقة دربي وشريكة حياتي إلى من وقفت معي في أحلك الظروف وتحملت مشاق السفر وكانت لي بعد الله الدافع الحقيقي في إنجاز هذا العمل... إلى زوجتي أم عبد الله.

حبًا... وتقديرًا

أهدي لهم ثمرة جهدي المتواضع.

شكر وامتنان وتقدير

اللهم إنا نسألك التوفيق لما ترضاه من العمل والقول، ونعوذ بك أن نتكلف مالا نحسن، أو نقول ما لا نعلم، أو نماري في الحق، أو نجادل في الباطل، أو نتخذ العلم صناعة، أو الدين بضاعة ﴿ ...رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا...﴿٢٨٦﴾ ﴾ (سورة البقرة)

وبعد

أما الشكر فهو لله ﷻ، الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، وسدد الخطى، ووَفَّق لإنجاز هذا العمل وإتمامه، فخرج بمونه وتوفيقه، فله الحمد في المبتدى والمنتهى، ونسأله أن يكون حجة لنا يوم لقائه.

أما الامتنان والتقدير فلسيادة الأستاذ الدكتور/ **ثروت بدوي** الذي شملني برعايته وحباني بعطفه، ورعاني بعلمه، وأسري في بدماثة خلقه، وشرفني بقبول الإشراف على هذه الرسالة، صاحب الكتابات الجريئة، التي فتحت آفاقًا جديدة في حقل القانون الإداري فكان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في دعمي ومؤازرتي لإعداد هذا البحث، فهو يتمتع بروح الأبوة الحانية والأستاذية العالية التي كان لها الأثر المهم في تعزيز روح البحث لدى، مما ساعد على إنجاز هذا العمل على يد أستاذ جمع إلى جانب العلم الغزير نبل الأخلاق الكريمة، فهو عالم جليل وناصح أمين متعه الله بالصحة وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما يطيب لي أن أتوجه بخالص التقدير وعظيم العرفان والامتنان للأستاذ الدكتور/ **محمد انس جعفر** أستاذ القانون العام بجامعة بني سويف، التي أزدادت هذه الرسالة شرفًا لإقترانها باسم سيادته، ولتفضله بقبول الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها رغم ضيق وقته، ومسئولياته الجسام، فمتعه الله بالصحة والعافية، وأطال الله في عمره، ونفعنا ونفع الأجيال القادمة بعلمه وفقهه.

كما لا يفوت الباحث أيضًا أن يتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **صلاح الدين فوزي** رئيس قسم القانون العام بجامعة المنصورة، الذي منحني شرفًا أرجوا أن أكون على قدره حينما تكرم سيادته بالموافقة وقبول المشاركة في الحكم على هذه الرسالة، رغم مشاغل سيادته الكثيرة فجزاه الله خير الجزاء وأدامه الله منارة للعلم، ومتعة بموفور الصحة والعافية.

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله. نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله (ﷺ).

من قديم الأزل، والبشرية تشعر بحاجتها إلى إقرار الأمن والطمأنينة في النفوس، وإنصاف المظلوم وقمع الظالم، وأداء الحق إلى أصحابه والإصلاح بين الناس.

من هنا ظهرت مجالس القضاء بمختلف أشكالها؛ للفصل بين الناس وفض الخصومات، وذلك ضمن عناصر المجتمع القديم وصولاً إلى الدولة المدنية.

والقضاء، ليس فقط ضرورة اجتماعية لتطبيق القانون، وفض المنازعات والحكم في الخصومات، ولكن القاضي أصبح أداة قوية لصيانة الحرمات وحماية الحقوق والحريات، وتحقيق مبدأ سيادة القانون.

وأصبحت الرقابة القضائية ضمانة أساسية لحماية الحقوق والحريات، وذلك عن طريق القضاء.

من هنا فقد نشأ القضاء الإداري وتطورت اختصاصاته، وذلك لبسط رقابته على أعمال الإدارة، ورقابة تصرفاتها، وذلك لكفالة حقوق وحريات الأفراد.

وإذا نظرنا إلى الرقابة على أعمال الإدارة في النظام الإسلامي، نجدها بمثابة قضاء إداري بمعناه المعاصر، لأنه يهدف إلى وقف تعدي ذوي الجاه والسلطان وكبح جماحهم، والأخذ على أيديهم، ورد الظالم عن ظلمه، وإنصاف المظلوم.

وقد يؤدي تداخل الأعمال في بعض الأحيان إلى ارتكاب موظفي الإدارة للأخطاء، منها ما قد يكون بحسن نية وعن غير قصد، ومنها ما يكون عن قصد وسوء نية مستغلين بذلك نفوذهم تحت ستار تحقيق الصالح العام.

الفهرس

مقدمة: 9

1 . أهمية البحث 11

2 . نطاق البحث 12

3 . صعوبات البحث 13

4 . منهج البحث 13

5 . خطة البحث 13

الباب الأول

ديوان المظالم ودوره في القضاء الإداري السعودي

الفصل الأول: ولاية المظالم في الإسلام 19

المبحث الأول: نشأة ولاية المظالم في الإسلام 21

المطلب الأول: معنى ولاية المظالم 21

المطلب الثاني: تطور وسائل حل المنازعات 25

المطلب الثالث: نشأة ولاية المظالم 32

المرحلة الأولى: ولاية المظالم في عهد رسول الله (ﷺ) 37

المرحلة الثانية: قضاء المظالم في عهد الخلفاء الراشدين 39

المرحلة الثالثة: ولاية المظالم في عصر الدولة الأموية 44

المرحلة الرابعة: ولاية المظالم في عصر الدولة العباسية 45

المبحث الثاني: تشكيل ولاية المظالم وتعيين قضاتها 47

المطلب الأول: تشكيل ولاية المظالم 47

الفرع الأول: تعيين قاضي المظالم 49

الفرع الثاني: شروط تعيين قاضي ولاية المظالم 49

المطلب الثاني: أعوان القضاة في ولاية المظالم في الإسلام 56

1ـ القضاة والحكام 56

2ـ الحماة والأعوان 56

3ـ كتاب المحاكم "الكتبة" 57

خلاصة القول 61

المبحث الثالث: اختصاص ولاية المظالم في الإسلام 62

المطلب الأول: اختصاصات ينم مباشرتها من قبل والي المظالم من تلقاء نفسه 63
الفرع الأول: تعدي الولاة على الرعية وأخذ الأموال عنوة 63
الفرع الثاني: أجور العمال فيما يجبونه من الأموال والضرائب 64
الفرع الثالث: انحراف كتاب الدواوين وتصفح أحوال الكتاب 65
الفرع الرابع: رد الغصوب إلى أصحابها 65
المطلب الثاني: الاختصاصات التي يباشرها بناء على الشكوى 67
الفرع الأول: تظلم أصحاب الأجور والمرتبات والمرتزقة 67
الفرع الثاني: مشارفة النظر في الوقوف العامة والخاصة 68
المطلب الثالث: الاختصاصات القضائية 69
الأول: تنفيذ ما عجز القضاة ونحوهم عن تنفيذه من أحكام، وذلك لقوة المحكوم عليه 69
الثاني: النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين 69
المطلب الرابع: الاختصاصات المتعلقة بالأمور الدينية 70
أولاً: النظر فيما عجز الناظرون عنه من الحسبة في المصالح العامة 70
ثانيًا: ما يقع من تقصير وإخلال بالعبادات الظاهرة كالجمع والأعياد 70
خلاصة القول 71
الفصل الثاني: تنظيم ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية 75
المبحث الأول: تشكيل ديوان المظالم 79
المطلب الأول: أعضاء وأجهزة ديوان المظالم 80
أولاً: رئيس الديوان 80
ثانيًا: نواب رئيس الديوان 80
ثالثًا: القضاة 81
رابعًا: الباحثين والفنيين والإداريين ونحوهم 84
المطلب الثاني: ضمانات أعضاء ديوان المظالم 84
المطلب الثالث: مجلس القضاء الإداري 85
الفرع الأول: اختصاصات مجلس القضاء الإداري 86
الفرع الثاني: اجتماعات مجلس القضاء الإداري 87
المبحث الثاني: محاكم ديوان المظالم 88
المطلب الأول: المحكمة الإدارية العليا 89
الفرع الأول: اختصاصات المحكمة الإدارية العليا 90

الفرع الثاني: آلية العمل التنفيذية فيما يتصل بالمحكمة الإدارية العليا 91
المطلب الثاني: محاكم الاستئناف الإدارية 92
آلية العمل التنفيذية لمحاكم الاستئناف الإدارية 93
المطلب الثالث: المحاكم الإدارية 95
المبحث الثالث: اختصاصات ديوان المظالم 99
المطلب الأول: الدعاوى المتعلقة بالحقوق الوظيفية 100
المطلب الثاني: دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية 101
المطلب الثالث: المنازعات التجارية 102
المطلب الرابع: دعاوى التعويض عن القرارات أو الأعمال الصادرة من جهة الإدارة 102
المطلب الخامس: الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون الإدارة طرفًا فيها 103
المطلب السادس: الدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة 103
المطلب السابع: المنازعات الإدارية الأخرى 104
المطلب الثامن: طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام للمحكمين الأجنبية 105

الباب الثاني
الدعاوى التأديبية في المملكة العربية السعودية

الفصل الأول: الدعاوى التأديبية من حيث ماهيتها وأطرافها وشروط قبولها 111
المبحث الأول: ماهية الدعوى التأديبية 113
المطلب الأول: تعريف الدعوى التأديبية 114
المطلب الثاني: خصائص الدعوى التاديبية 116
المبحث الثاني: الخصوم في الدعوى التأديبية 118
المطلب الأول: الجهة الإدارية وهي المدعي 120
المطلب الثاني: الموظف العام (المدعى عليه) 121
شروط المتهم تأديبيًا 121
المبحث الثالث: شروط قبول الدعوى التأديبية 123
المطلب الأول: الحصول على موافقة الجهة الإدارية التي يتبعها الموظف تحيل إقامة الدعوى التأديبية 123
المطلب الثاني: اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة اتصالاً صحيحًا 125
المطلب الثالث: عدم سبق مجازاة الموظف المحال إلى المحاكم عن الواقعة نفسها قبل إحالته 128
المطلب الرابع: إقامة الدعوى خلال الموعد المحدد نظامًا 130

المبحث الرابع : المخالفات التأديبية 132
المطلب الأول : ماهية المخالفة التأديبية 133
المطلب الثاني : تقسيم المخالفات التأديبية 137
أولاً : المخالفة المالية 137
ثانيًا : المخالفة الإدارية 139
المطلب الثالث : أركان المخالفة التأديبية 140
أولاً : الركن المادي 140
ثانيًا : الركن المعنوي 142
ثالثًا : الركن الشرعي أو القانوني 144
المطلب الرابع : أنواع المخالفات التأديبية 146
الفصل الثاني: الجهات الإدارية التي تختص بالتحقيق 151
المبحث الأول: دور هيئة الرقابة والتحقيق في تحقيق الدعاوى التأديبية 153
المطلب الأول : سلطات هيئة الرقابة والتحقيق 154
أولاً : إجراء التحقيق 154
ثانيًا : سلطة هيئة الرقابة والتحقيق في الاطلاع على الأوراق الرسمية 157
ثالثًا : سماع الشهود والمعاينة 158
رابعًا : سلطة هيئة الرقابة والتحقيق في تفتيش غير أماكن العمل 159
خامسًا : كف يد الموظف 161
خصائص كف اليد 163
أنواع كف اليد 164
المطلب الثاني : مقومات التحقيق أمام هيئة الرقابة والتحقيق 166
المطلب الثالث : قواعد التصرف في التحقيق أمام هيئة الرقابة والتحقيق 169
أولاً : حفظ التحقيق 170
ثانيًا : الانتهاء إلى توقيع الجزاء التأديبي على الموظف المخالف 171
ثالثًا : إحالة الموظف للمحاكمة التأديبية 177
المبحث الثاني : تحديد الموظفين الخاضعين للتأديب في النظام السعودي 180
المطلب الأول : مفهوم الموظف العام في النظام السعودي 181
المطلب الثاني : الموظفون الخاضعون للنظام التأديبي طبقًا لنص المادة (48) من نظام تأديب الموظفين 184
المطلب الثالث : النظم المتبعة للموظف العام في ظل نظام الخدمة المدنية في المملكة 188

العربية السعودية .....
الفرع الأول: الشروط العامة للالتحاق بالوظيفة العامة 188
أولاً: الجنسية 189
ثانيًا: أن يكون قد أكمل سبعة عشر عامًا من العمر 190
ثالثًا: ثبوت اللياقة الصحية 191
رابعًا: استيفاء المؤهلات المطلوبة للوظيفة 191
خامسًا: حُسن السيرة والسلوك 192
الفرع الثاني: الأدوات النظامية للالتحاق بالوظيفة العامة 193
أولاً: التعيين 193
ثانيًا: الآثار المترتبة على صدور قرار التعيين 195
ثالثًا: التعاقد 196
المبحث الثالث: ارتباط الدعوى التأديبية بالصفة الوظيفية للموظف 197
المطلب الأول: تكييف علاقة الإدارة بالموظف 198
أولاً: الفقه التقليدي (الطبيعة التعاقدية) 198
ثانيًا: الفقه الحديث (الطبيعة التنظيمية أو اللائحية) 199
المطلب الثاني: الحماية النظامية لصفة الموظف العام 201
المطلب الثالث: الواجبات الوظيفية 202
أولاً: أداء العمل بدقة وأمانة 202
ثانيًا: طاعة الرؤساء 203
ثالثًا: الالتزام بسياسة الدولة 204
رابعًا: واجب المحافظة على كرامة الوظيفة 204
خامسًا: حُسن معاملة الجمهور والرؤساء والمرءوسين 205
الفصل الثالث: إجراءات الدعوى التأديبية 207
المبحث الأول: اختصاصات هيئة الرقابة والتحقيق في إقامة الدعوى التأديبية 209
المطلب الأول: طبيعة رقابة هيئة الرقابة والتحقيق 210
أولاً: اختصاصات هيئة الرقابة والتحقيق وفقًا لنص المادة الخامسة لنظام تأديب الموظفين 210
ثانيًا: مجال اختصاص هيئة الرقابة والتحقيق 212
المطلب الثاني: اختصاص إدارة الرقابة الإدارية والمالية 214
أولاً: اختصاصات إدارة الرقابة الإدارية 214

ثانيًا: اختصاصات إدارة الرقابة المالية 215
ثالثًا: ضوابط الرقابة 216
المطلب الثالث: اختصاصات إدارة التحقيق بهيئة الرقابة والتحقيق 217
أولاً: التحقيق التأديبي 217
ثانيًا: التحقيق الجنائي 218
المبحث الثاني: إجراءات المحاكمة التأديبية 220
المطلب الأول: إجراءات الإعلان وحضور المتهم 221
1ـ دخول الدعوى في حوزة المحكمة 221
2ـ تحديد موعد إعلان الحضور للمتهم 221
3ـ حضور المتهم تأديبيًا بنفسه أمر اختياري 222
المطلب الثاني: إجراءات سير المحاكمة التأديبية أمام ديوان المظالم 223
1ـ حضور وغياب المتهمين عن جلسة المحاكمة 224
2ـ مرحلة مواجهة المتهم تأديبيًا 224
3ـ ضبط جلسة المحاكمة 226
4ـ سماع شهود الإثبات أو النفي 227
5ـ من حقوق المتهم أثناء الجلسة 229
6ـ تغير وصف الاتهام 229
7ـ الاستعانة بأهل الخبرة 230
الفرق بين الخبير والشاهد 232
8ـ المعاينة 232
9ـ التحقيق التكميلي 233
المطلب الثالث: الضمانات القانونية في المحاكم التأديبية 233
الفرع الأول: ضمانة حق الدفاع 234
الفرع الثاني: حق الموظف في رد اعتباره بعد انتهاء المحاكمة التأديبية 236
الفرع الثالث: حيدة مجلس التأديب 237
الفرع الرابع: الاستعانة بمحام 239

الباب الثالث
الحكم في الدعوى التأديبية

الفصل الأول: أساسيات إصدار الحكم في الدعوى التأديبية 243
المبحث الأول: ضوابط إصدار الحكم 245

أولاً: الديباجة 245
ثانيًا: وقائع الأحداث 245
ثالثًا: قفل باب المرافعة 245
رابعًا: المداولة 246
خامسًا: النطق بالحكم 247
المبحث الثاني: تسبيب الأحكام التأديبية في النظام السعودي 249
المطلب الأول: ذكر وقائع الدعوى أو الواقعات محل الاتهام 250
المطلب الثاني: التكييف النظامي لوقائع الدعوى 253
المبحث الثالث: تبليغ الأحكام التأديبية 257
المطلب الأول: الإعلان 258
المطلب الثاني: النشر 259
المطلب الثالث: العلم اليقيني 260
المبحث الرابع: تصحيح الحكم وتفسيره 262
المطلب الأول: تصحيح الحكم 263
الفرع الأول: شروط تصحيح الحكم 266
الفرع الثاني: الأخطاء التي يجوز تصحيحها 267
المطلب الثاني: تفسير الحكم 268
الفصل الثاني: انقضاء الدعوى التأديبية 273
المبحث الأول: الطريق العادي لانقضاء الدعوى التأديبية 274
المطلب الأول: انقضاء الدعوى التأديبية بصدور حكم بات 274
المطلب الثاني: الاستقالة 275
الاستقالة الضمنية وانقضاء الدعوى التأديبية 277
المطلب الثالث: انقضاء الدعوى بوفاة المتهم 279
أولاً: طبيعة انقضاء الدعوى بالوفاة 280
ثانيًا: الآثار المترتبة على انقضاء الدعوى التأديبية بالوفاة 281
المطلب الرابع: سقوط الحق في إقامة الدعوى بمضي المدة (السقوط بالتقادم) 282
أولاً: مدة التقادم 284
ثانيًا: الآثار المترتبة على مضي المدة بالتقادم 285
المبحث الثاني: الطريق الاستثنائي لإنقضاء الدعوى التأديبية 286
المطلب الأول: العفو الشامل (الملكي) 286

1ـ العفو الشامل في المجال التأديبي 286
2ـ العفو البسيط في المجال التأديبي 286
1ـ العفو في التشريع الفرنسي 286
2ـ العفو في التشريع المصري 287
المطلب الثاني: انقضاء الدعوى التأديبية لفصل الموظف بغير الطريق التأديبي 288
التشريع المقارن 291
المطلب الثالث: أثر تنازل الإدارة عن الدعوى التأديبية 293

الباب الرابع
الاعتراض على الحكم الصادر في الدعوى التأديبية

الفصل الأول: الطعن في حكم الدعوى التأديبية من ذوي الشأن 297
المبحث الأول: طلب الاستئناف 299
المطلب الأول: دوائر محاكم الاستئناف الإدارية 301
المطلب الثاني: ميعاد الاعتراض على الأحكام التأديبية 303
المطلب الثالث: الإجراءات أمام دوائر محاكم الاستئناف الإدارية 304
المطلب الرابع: الأحكام التي يجوز استئنافها 305
المبحث الثاني: التماس إعادة المحاكمة 307
المطلب الأول: مرحلة قبول الالتماس 308
1ـ الحكم بعد قبول الالتماس 308
2ـ الحكم بقبول الالتماس 308
المطلب الثاني: المحكوم عليه غيابيًا 309
ميعاد طلب الالتماس 309
المطلب الثالث: ظهور أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة 311
التفرقة بين طلب الالتماس إعادة النظر في المحاكمة والطعن فيه أمام محاكم الاستئناف 312
الفصل الثاني: الدعوى الجنائية المرتبطة بالدعوى التأديبية ومدى إمكانية التصدي للشق الجنائي 315
المبحث الأول: التكييف النظامي بين الدعوى التأديبية والدعوى الجنائية في النظام السعودي 317
المبحث الثاني: شروط استعمال رخصة التصدي للدعوى الجنائية 319
المطلب الأول: أن تكون عناصر المخالفة محل التصدي ثابتة في الأوراق 319

المطلب الثاني: إعطاء الموظف المحال أجلاً لتحضير دفاعه متى كان ذلك بناء على طلبه 320
المبحث الثالث: وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل في الدعوى الجنائية 322
المطلب الأول: موقف المنظم السعودي في وقف الإجراءات التأديبية لحين الفصل في الواقعة الجنائية 324
المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الدعويين التأديبية والجنائية 327
الخاتمة: 331
التوصيات: 337
الملاحق: 341
نظام ديوان المظالم 343
نظام قواعد المرافعات 350
نظام تأديب الموظفين 364
مراجع البحث: 377
أولاً: القرآن الكريم 378
ثانيًا: المراجع والمصادر الشرعية 378
ثالثًا: المراجع والمصادر القانونية (النظامية) 381
رابعًا: الرسائل العلمية 392
خامسًا: البحوث 394
سادسًا: الدوريات 395
سابعًا: القرارات 396
ثامنًا: اللوائح التنفيذية 396
تاسعًا: القوانين والأنظمة 397
عاشرًا: المجموعات القضائية 399
حادي عشر: المواقع الإلكترونية 399
ثاني عاشر: المراجع الأجنبية 400
الفهرس: 401

رسالة دكتوراه

ولاية ديوان المظالم بين الدعاوى التأديبية في المملكة العربية السعودية

المستخلص

تتلخص الرسالة في أن القضاء في الإسلام فريضة محكمة وسنة متبعة وولاية القضاء الإداري في العصر الحديث تجد أساسها في ولاية المظالم التي عرفتها الدولة الإسلامية والتي كان لها سلطة بسط رقابتها على أعمال الإدارة لحماية حقوق وحريات الأفراد وهو الذي أخذت به المملكة العربية السعودية منذ نشأتها وإلى وقتنا الحاضر مما جعل من المتغيرات الاجتماعية والسياسية وغيرها من تطور مرفق القضاء في السعودية وكان الموضوع الرئيسي للرسالة مناقشة الدعوى التأديبية منذ نشأتها كمخالفة إدارية أو مالية وصولاً إلى هيئة الرقابة والتحقيق وبين أهم اختصاصاتها وواجباتها كونها صاحبة الاختصاص بالترافع أمام ديوان المظالم بمختلف درجاته، وحق اللجوء إلى الطعن في الحكم التأديبي وكذلك بينا الفرق بين الدعويين التأديبية والجنائية من خلال أهم نقط الاتفاق والاختلاف.